جهود المجالس النيابية والحكومة

خلال الدور التشريعي الأول

لمجلسي النواب والشيوخ

لخدمة المواطن

أرست المادة (5) من الدستور أساس النظام السياسي في الدولة بنصها على أن:

- يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، على الوجه المبين في الدستور.

وقد نصت المادة رقم (101) من الدستور على أن:

- يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو المبين في الدستور.

ونصت المادة رقم (248) من الدستور على أن:

- يختص مجلس الشيوخ بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بتوسيد دعائم الديمقراطية، ودعم السلام الاجتماعي والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الديمقراطي، وتوسيع مجالاته.

ونصت المادة (163) من الدستور على أن:

- الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء، ونوابه، والوزراء، ونوابهم. ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة، ويشرف على أعمالها، ويوجهها في أداء اختصاصاتها.
- ومما لا شك فيه أن تحقق التكامل والتعاون بين مجلسي النواب والشيوخ من جانب، والحكومة من جانب آخر، لهو الصمام الرئيس الكفيل بالنهوض بهذا الوطن، وتحقيق رخاء ورفعة شعبه، في إطار من الفصل المرن بين السلطات، والتوازن بينها على ما قرره الدستور.

وفوق كل ذلك يأتي المواطن، فهو صاحب السيادة حيث نصت المادة (4) من الدستور على أن:

- السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين في الدستور.
- والالتزام بخدمة المواطن، هو التزام دستوري، اقسمنا جميعًا على احترامه، أبرزه الدستور في ديباجته، وعددته مواده فيما تضمنه بابه الثاني من تبيان حقوق المواطن في معرض المقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة. وما تضمنه بابه الثالث من نص على الحقوق والحريات العامة للمواطنين.

- ونفاذًا لذلك؛ فقد حرصت الحكومة كل الحرص على تحقيق هذا التعاون والتكامل مع المجلسين الموقرين، رئاسة وأعضاءً.
- فكانت تكليفات دولة الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء، واضحة لي ولزملائي الوزراء، في الاستجابة السريعة والمباشرة في كل ما يعن للمجلس الموقر، والتفاعل الإيجابي مع الرؤى والمقترحات التي يجري التقدم بها. إيمانًا بقدرة النواب الموقرون على الوقوف على احتياجات المواطنين، وتلبيتها على أوسع نطاق.

أولا

الجهود التشريعية للحكومة على الصعيد التشريعي والتعاون والتكامل مع مجلسي النواب والشيوخ
لخدمة المواطن على كافة الأصعدة

السياسة التشريعية العامة للحكومة لخدمة المواطن

* انتهجت الحكومة بشكل عام سياسة تشريعية عامة تسعى لتحقيق التوازن المنشود، بين التخفيف عن عاتق المواطن من كافة الأصعدة، سيما في شأن الأعباء المالية العامة، من جانب. وبين الحفاظ على موارد الخزانة العامة للدولة وقدرتها على الوفاء بما عليها من أعباء من جانب آخر.

* وقد تلاقى ذلك مع رغبة مجلسي النواب والشيوخ، والأغلبية البرلمانية في المجلسين، والتي اتجهت صوب التخفيف عن عاتق المواطن، والعمل على خفض حجم الأعباء والتكاليف العامة التي يتحملها.

وقد انعكست تلك السياسة على عدد من التشريعات التي صدرت خلال دوري الانعقاد الأول للمجلسين، والتي تجلى فيها الاتجاه لخفض قيمة الضرائب والرسوم وغيرها من الأعباء المالية العامة، ومنها:

- **قانون الموارد المائية والري الجديد.**
- **القانون رقم 5 لسنة 2021 شأن إرجاء العمل بالقانون رقم 186 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 114 لسنة 1946 بتنظيم الشهر العقاري وبتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005.**
- **قانون تنمية البحيرات والثروة السمكية.**

الجهـــــود التشـــــريعية لمجلـــــس النـــــواب وتفاعل الحكومة بها معها

- قدمت الحكومة إلى المجلس الموقر خلال دور الانعقاد المنتهي عدد (83) مشروع قانون.
- منها عدد (28) مشروع قانون موضوعي.
- وعدد (55) مشروع قانون (موازنة عامة، وحساب ختامي، وتراخيص).
- فضلًا عن عدد (58) مشروع قانون متبقي من الفصل التشريعي السابق.
- وقد أنهى المجلس الموقر خلال هذا الدور عدد (146) مشروع قانون.

وقد تنوعت مشروعات القوانين التي تقدمت بها الحكومة والنواب ووافق عليها المجلس الموقر، بين مشروعات في مجال الحماية الاجتماعية والنهوض بالاقتصاد الوطني، ومشروعات في مجال الرعاية الصحية، ومشروعات في مجال الدفاع والحفاظ على الأمن وحماية مقدرات الوطن، ومشروعات في المجال المالي. وهو الأمر الذي يعبر عن اتساع رؤية المجلسين والحكومة، والرغبة في خدمة المواطن على كافة الأصعدة وكافة المجالات.

في مجال الحماية الاجتماعية والنهوض بالاقتصاد الوطني

مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 182 لسنة 2020 بإلغاء الإعفاء المقرر على عوائد أذون الخزانة والسندات أو الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في هذه الأذون والسندات من الضريبة على الدخل

- **مشروع قانون بإصدار قانون الصكوك السيادية**
- مشروع قانون بإصدار قانون الموارد المائية والري
- مشروع قانون بشأن إنشاء صندوق الوقف الخيري

مشروع قانون بتقرير حد أدني للعلاوة الدورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية، ومنح علاوة خاصة لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وزيادة الحافز الإضافي للعاملين بالدولة.

مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس والقانون الصادر به رقم 11 لسنة 2018.

مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 70 لسنة 1964 بشأن رسوم التوثيق والشهر.

مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات لتشديد عقوبة (ختان الإناث).

مشروع قانون بإنشاء البوابة المصرية للعمرة وتنفيذ الشركات السياحية رحلات العمرة.

مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات (لتغليظ عقوبة التحرش).

في مجال الرعاية الصحية

- مشروع قانون بإصدار قانون تنظيم عمليات الدم وتجميع البلازما لتصنيع مشتقاتها.
- مشروع قانون بإنشاء صندوق مواجهة الطوارئ الطبية.

في مجال الدفاع والحفاظ على الأمن وحماية مقدرات الوطن

1- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم.

2- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات (الختان)

3- مشروع قانون بشأن بعض شروط شغل الوظائف أو الاستمرار فيها.

4- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1972 بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي، وتعديل بعض أحكام قانون الخدمة المدنية.

5- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم 66 لسنة 1973 (الخاص بالملصق الإلكتروني).

6- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات (لتغليظ عقوبة التحرش).

القانون رقم 5 لسنة 2021
كمثال تطبيقي للتعاون بين مجلس النواب والحكومة لدعم المواطن

- بتاريخ 2021/3/1، وجّه السيد رئيس الجمهورية بتأجيل تطبيق القانون رقم 186 لسنة 2020، في ضوء ما تبين مما قد يرتبه إنفاذ هذا القانون من أعباء مالية مرهقة على عاتق المواطنين.
- على إثر ذلك مباشرة؛ تقدم السيد النائب/ أشرف الشريف، زعيم الأغلبية بالبرلمان، بمشروع قانون يرمي لتخفيف العبء عن المواطنين من خلال تعديلات على قوانين الضريبة على الدخل، والشهر العقاري.
- في ذات الإطار تقدمت الحكومة بدورها بمشروع بالمضمون ذاته، ليلتقي كلا المشروعين تحقيقًا لغاية واحدة وهي تخفيف العبء عن كاهل المواطنين، مع ضمان تحقيق المستهدف وفقًا لخطة الحكومة في شأن التوثيق العقاري وانشاء بطاقة رقم قومي لكل عقار، من جانب، وتحصيل الأعباء المالية العامة من ضرائب ورسوم، من جانب آخر. وعليه تم إرجاء العمل بالقانون لمدة عامين.

الدور التشريعي لمجلس الشيوخ

- أحيل إلى مجلس الشيوخ خلال الدور التشريعي الماضي عدد (21) مشروع قانون.
- وانتهى مجلس الشيوخ من إبداء الرأي في عدد (12) مشروع قانون، ومن أبرز مشروعات القوانين التي أبدى فيها الرأي:
- مشروع قانون صندوق الوقف الخيري.
- مشروع قانون انشاء الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد.
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات.
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون نقابة المهندسين.
- مشروع قانون انشاء صندوق الطوارئ الطبية.

وقد أسهمت مداخلات السادة أعضاء مجلس الشيوخ، وما تقدموا به من مقترحات خلال مناقشة مشاريع القوانين في تقديم تلك المشروعات الى مجلس النواب بصورة واضحة، سهلت من نظر المجلس لها، وخفضت من حجم التعديلات التي أُدخلت عليها، في ضوء التناغم والتكامل بين مجلسي النواب والشيوخ من جانب، والحكومة من جانب آخر، تحقيقًا لوحدة الغرض والمستهدف.

مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التعليم
كمثال تطبيقي
على أهمية الدور التشريعي لمجلس الشيوخ

- أحالت الحكومة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981.
- تلخصت وجهة نظر الحكومة في هذا المشروع فيما له من دور في تطوير منظومة التعليم بشكل مرحلي من خلال إعادة تنظيم آلية الحصول على الشهادة الثانوية وتنظيم التقدم لامتحاناتها.
- على اثر ما أبداه مجلس الشيوخ من اعتراضات على مشروع القانون، في ضوء ما ترأى للنواب الموقرون من إشكاليات تثيره ، فقد بادرت على الفور بسحبه، مع دراسة الموضوع بشكل أكثر توسعًا مع مراعاة ما أثاره السادة أعضاء مجلس الشيوخ حال المناقشة من ملاحظات.

ثانيا

الأدوات الرقابية

- مجلس النواب حرص على أن يبدأ دور الانعقاد الأول بممارسة مهامه الرقابية على أعمال الحكومة
- فبعد أن استكمل المجلس تشكيل أجهزته البرلمانية، قرر أن تكون أولي أعماله استدعاء الحكومة التي سارعت في تلبية طلب المجلس، للإدلاء ببياناتها عن الموقف التنفيذي من برنامجها الذي سبق وأن حظيت بموجبه على ثقة المجلس.
- كما باشر المجلس كافة أدوات الرقابة التي كفلها له الدستور بما يحقق مصلحة المواطن.

- و في مشهد تاريخي غير مسبوق ناقش المجلس بيانات عدد (29) من السادة الوزراء، وأحالها إلى اللجان المختصة لتمارس دورها الرقابي بشكل تفصيلي موسع.

الأدوات الرقابية

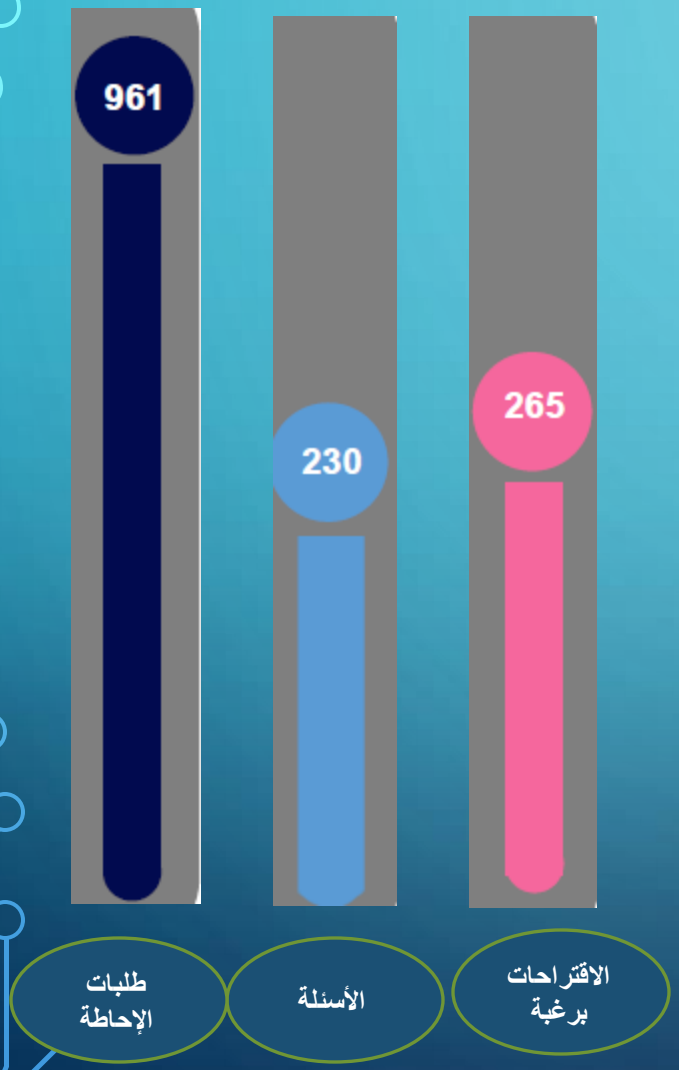

في مجال طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة

- بلغ عدد طلبات الإحاطة التي نظرها المجلس؛ نحو (128) طلبا، كما تدارست اللجان النوعية نحو (833) طلب إحاطة.

في مجال الأسئلة

- تم توجيه نحو (230) سؤالا، أجابت الحكومة على بعضها بالجلسة العامة، وتم الرد كتابيا من جانب الحكومة على أغلب الأسئلة المتبقية.

في مجال الاقتراح برغبة

- نظر المجلس نحو (265) اقتراحا برغبة مقدمة من حضراتكم في شتي المجالات واحالها إلى الحكومة لاتخاذ اللازم في شأن ما ورد بها من توصيات.

التفاعل المباشر بين الحكومة والبرلمان لدعم المواطن

- حرص السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء على عقد لقاءات دورية، مع السادة النواب رؤساء اللجان النوعية بمجلس النواب، والسيد النائب/ أشرف رشاد الشريف، زعيم الأغلبية بالمجلس. أيمانا بأن التواصل المباشر بين المجلس الموقر والحكومة، هو أقصر الطرق لتلبية احتياجات المواطنين من جانب، والنهوض بالدولة من جوانبها كافة من جانب آخر.
- وقد أثمرت هذه اللقاءات عن العديد من القرارات التي أتخذتها الحكومة على أصعدة مختلفة تستهدف في النهاية صالح المواطن.

طلبات الأعضاء

- ومن جانب آخر؛ فقد خصصت الوزارة إدارة مستقلة بها لتلقي طلبات السادة أعضاء مجلسي النواب والشيوخ المتعلقة بدوائرهم، تلبية لاحتياجات المواطنين، بشكل مباشر وسريع.
- وقد بلغ عدد الطلبات التي قدمها السادة أعضاء مجلس النواب خلال دور الانعقاد المنتهي عدد (19537) طلب، ووردت إجابة على عدد (5225) منها.
- وقد بلغ عدد الطلبات التي قدمها السادة أعضاء مجلس الشيوخ خلال دور الانعقاد المنتهي عدد (14840) طلب، ووردت إجابة على عدد (6941) منها.

ختامًا نؤكد

- إن الالتزام بخدمة المواطن، هو هدفنا جميعًا. سلطة تشريعية وتنفيذية على سواء. وإننا وإن اختلفنا في الوسيلة، فدائمًا ما تجمعنا الغاية، ألا وهي رفعة هذا الوطن ورعاية شعبه، واسترداده لمكانته وسيادته بين شعوب الأمم. بقيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي تشهد البلاد في ظل حكمه، نهضة حقيقية على كافة الأصعدة. ورغبة حثيثة في الحفاظ على أدمية المواطن المصري وكرامته وعزته، وتحقيق تطلعاته وأمانيه في وطن آمن وحياة كريمة.

وداٸماً تحيا مصر